

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤١١

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ١ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد أليكسي بورودافكين (الاتحاد الروسي)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-11552(A)



* 1 7 1 1 5 5 2 *

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤١١ لمؤتمر نزع السلاح.

سنواصل اليوم الشق الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح، كما أعلنت بالأمس في الجلسة العامة. وهناك أربعة أسماء مدرجة على قائمة المتحدثين لهذا اليوم. اسمحو لي الآن بتعليق الجلسة لأتوجه بالتحية إلى أول ضيوفنا الموقرين، نائب وزير خارجية بلغاريا، السيد لوبومير إيفانوف. أعلن تعليق الجلسة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن استئناف الجلسة. الزملاء الموقرين، أيها السيدات والسادة، يطيب لي أن أرحب ترحيباً حاراً بأول ضيوفنا الموقرين في هذا اليوم، نائب وزير خارجية بلغاريا، السيد لوبومير إيفانوف. أتوجه إليك بالشكر، السيد نائب الوزير، على المشاركة في الشق الرفيع المستوى الذي يعقد هذا اليوم وعلى الإدلاء ببيان أمام مؤتمر نزع السلاح. فلتتفضل بالكلام.

السيد إيفانوف (بلغاريا) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا الصادقة في وفاة السفير تشوركين. إنها خسارة كبيرة بالنسبة لنا جميعاً، فقبلوا تعازينا.

(تكلم بالإنكليزية)

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أتوجه بكلمة إلى مؤتمر نزع السلاح. ويطيب لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم التوفيق في مساعيكم لتسيير أعمال هذه الهيئة الدولية الهامة على نحو فعال.

إننا اليوم نواجه، على الصعيد العالمي، تحديات أمنية معقدة إلى حد يصعب تصوره. وهذا يقتضي منا المشاركة بدور فعال وضم الجهود. فالتعددية باتت مطلوبة أكثر من أي وقت مضى من أجل تحقيق السلام العالمي والاستقرار والازدهار.

لقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح لتحقيق هديّ نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف وعدم الانتشار. ويملك هذا المؤتمر، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بموضوع نزع السلاح ومفاوضات نزع السلاح، سجلاً مثيراً للإعجاب، حيث أجرى مفاوضات ناجحة في الماضي بشأن اتفاقات دولية رئيسية. ومما يؤسف له أن المؤتمر يقف في طريق مسدود منذ أكثر من عقدين. وتستدعي الحاجة من جميع أعضاء المؤتمر وضع سياسات مستدامة والالتزام بالبحث عن أرضية مشتركة وإظهار الاستعداد لذلك حتى تحافظ هذه الهيئة على جدواها وتستطيع إنجاز شيء مرة أخرى، وفقاً لولايتها.

إن الباعث وراء جدول أعمال نزع السلاح يكمن في ضرورة معالجة ما ظهر من تحديات وما استجد من تطورات شتى، بطريقة مناسبة. فاستمرار حالة الجمود في المؤتمر أدى في السنوات الأخيرة إلى الذهاب في مسالك تحيد عن نطاق المؤتمر سعياً إلى إحراز تقدم ما في قضايا نزع السلاح، بما في ذلك في المجال النووي. ونحن جميعاً نجمع على أن الهدف هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، لكننا نختلف في الآراء بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف.

وهناك اعتبارات عديدة يظهر منها أن السبيل الواقعي الوحيد لبلوغ هدف نزع السلاح النووي بطريقة فعالة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها يكمن في اعتماد نهج تدريجي استناداً إلى خطوات عملية ومجدية. فليس هناك مسار سريع يتيح الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المحال أن تكون معاهدة حظر الأسلحة النووية المحتملة فعالة من دون مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بل إننا لن نكون كذلك. ولا سبيل إلى إحراز تقدم ملموس في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال اتباع نهج شامل، وإيلاء الاعتبار الواجب للبيئة الأمنية المعقدة والسياق الاستراتيجي.

فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتضمن التزامات تعاهدية بشأن إزالة الأسلحة النووية وتوفر أساساً متيناً يقودنا نحو تحقيق هذا الهدف. وتمثل هذه المعاهدة المنهاج الرئيسي للسعي إلى نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وقد تحقق الكثير لكن وتيرة التقدم لا تسير بالسرعة التي كنا نرتجئها. غير أن تسريع الأمور يتوقف علينا نحن. وانطلاق الجولة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في هذا العام يمثل فرصة ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تنتهزها بطريقة مسؤولة من أجل الدفع قدماً بالجهود الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية.

ويجدر أيضاً تسليط الضوء على التدابير المقترحة بشأن اتخاذ خطوات عملية تفضي إلى نزع السلاح النووي، وهي مقترحات انبثقت عن الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أي القرارات المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وبالتحقق من نزع السلاح النووي. ونحن نأمل أن يوفر فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لمؤتمر نزع السلاح الأسس اللازمة لكي يشرع في المفاوضات بشأن هذه المعاهدة. وبمثل ذلك بالنسبة لنا أولوية وخطوة منطقية في مجال نزع السلاح النووي.

أما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فهي لبنة أساسية أخرى في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد مضى أكثر من ٢٠ سنة على فتح باب التوقيع على هذه المعاهدة ولا يزال بدء نفاذها يحتاج إلى جهود المجتمع الدولي. وقد وقعت جمهورية بلغاريا، وهي من الدول المدرجة في المرفق ٢، على المعاهدة وصدقت عليها. وستفرض هذه المعاهدة، فور دخولها حيز النفاذ، حظراً عالمياً ملزماً قانوناً على إجراء تفجيرات نووية أيّاً كان نوعها. وسيكون ذلك تقدماً حاسماً في تحقيق الهدفين النبيلين المتمثلين في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ولذلك، فإننا نوجه الدعوة للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء، إلى الدول التي لم تفعل بعد. وهذا يسري بوجه خاص، على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أجرت تجارب نووية تشكل انتهاكاً لالتزاماتها الدولية. فهذه الإجراءات غير المشروعة تجعلنا جميعاً نستحضر مرة أخرى الحاجة الماسة إلى إضفاء القوة القانونية الكاملة على المعاهدة.

السيد الرئيس، إن ما يثلج الصدر أكثر لحسن الحظ هو حدوث تطورات تستحق الذكر في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهي تطورات تبين فعالية تعددية الأطراف في إيجاد حلول للمشاكل الدولية الكبرى. ويذكر من بينها معاهدة تجارة الأسلحة. وبحلول الذكرى السنوية الثانية لدخولها حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ندخل الآن مرحلة تستلزم تركيز الجهود، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذها على نحو فعال وتحقيق عالميتها. فهذا هو السبيل إلى إبراز واستخدام إمكانات المعاهدة بالكامل، وإظهار أهمية هذه المعاهدة وتقديم مثال يبين إلى

أي حد يمكن أن يسهم تطبيق معايير مشتركة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

لقد كانت جمهورية بلغاريا ولا تزال تعتبر معاهدة تجارة الأسلحة من الأولويات الوطنية في مجال تحديد الأسلحة ومراقبة صادراتها. وقد شاركنا بدور نشط في عملية التفاوض منذ لحظة انطلاقها. ومن دواعي اعتزازنا اليوم أن نكون أحد نواب رئيس المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدة. ولن ندخر أي جهد في سبيل الإسهام في تحقيق أهداف المعاهدة.

السيد الرئيس، لقد كان مؤتمر نزع السلاح، في السنة الماضية، قاب قوسين أو أدنى من العودة إلى المسار الصحيح. ونحن نقدر الجهود الصادقة التي بذلها الرؤساء السابقون ويذرها الرؤساء الحاليون لإخراج المؤتمر من حالة الجمود. وينبغي الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي. ولا بد من بحث جميع السبل التي يمكن أن يبدئها المؤتمر أكثر من مرحلة إنجاز ما أوكل إليه من مهام. وربما يكون توسيع عضوية المؤتمر أحد السبل الممكنة لتنشيط أعماله من جديد. وجمهورية بلغاريا هي ممن يؤيد عن اقتناع توسيع عضوية المؤتمر، وتود أن تشهد انسجاماً بين عضوية هذا المحفل الرفيع وبين واقع القرن الحادي والعشرين وتحدياته.

وختاماً، اسمحوا لي أنؤكد اعتقاد جمهورية بلغاريا الراسخ بأن التعددية تمثل الآلية الأكثر مصداقية لإيجاد حلول طويلة الأجل للشواغل الأمنية التي تساور كل دولة من الدول. وينبغي أن يرقى مؤتمر نزع السلاح إلى مستوى تطلعات المجتمع الدولي ويشجع في العمل الفني الرامي إلى بناء عالم أفضل وأكثر أمناً وأماناً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكرك على بيانك، وباسم الرئاسة الروسية للمؤتمر، أشكرك على كلماتك الرقيقة وتعزيتك في وفاة السفير تشوركين.

والآن، سأعلق الجلسة لبضع دقائق لتشجيع نائب الوزير إلى خارج القاعة.

عُُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن استئناف الجلسة. الزملاء الموقرين، أيها السيدات والسادة، يطيب لي أن أرحب ترحيباً حاراً بثاني ضيوفنا الموقرين، السيد إبراهيم الجعفري، وزير خارجية في العراق. أشكرك، سيدي الوزير، على حضورك جلسة مؤتمر نزع السلاح هذه وإلقاء بيان على مسامعنا. فلتتفضل بالكلام.

السيد الجعفري (العراق): السيد الرئيس، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الممثلون الدائمون، اسمحوا لي أن أتقدم بأحر التمنيات لكم جميعاً وأعرب عن تقديري لما سمعته منكم من كلمات الترحيب. ويشرفني أن أنضم إليكم اليوم في هذا المحفل الدولي المتعدد الأطراف والمهم. إن حضوري يعكس الأهمية التي توليها حكومة جمهورية العراق لدور مؤتمر نزع السلاح. ويؤكد العراق التزامه بالممثل العليا لتعددية الأطراف لكونها تعزز مصداقية المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. إذ يسعى العراق إلى أن يكون عامل استقرار في محيطه الإقليمي والدولي بعيداً عن كل ما من شأنه أن يزيد التوتر وعدم الاستقرار في العالم.

إن حكومة جمهورية العراق تعير أهمية كبيرة لمسألة نزع السلاح العام والشامل إدراكاً منها أن سباق التسلح لا يؤدي إلى إحلال السلام والأمن بقدر ما هو سبب رئيسي للتوتر وعدم الاستقرار. وتمسك حكومة العراق باتفاقية ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار أيضاً يأتي إيماناً منها بأن تحقيق عالمية الاتفاقيات الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل والامتنال لها دون تمييز والقضاء الكامل على تلك الأسلحة هو من الركائز الأساسية التي تعزز السلام والاستقرار العالمي. وذلك ما يوفر للمجتمع الدولي ضمانات حقيقية في الحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها. وعليه، انضم العراق إلى جميع المعاهدات الرئيسة لنزع السلاح مؤكداً التزامه الكامل بتنفيذ جميع أحكامها ومتطلباتها.

ويولي العراق اهتماماً خاصاً لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الدولي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولديه سجل من النجاحات السابقة بالرغم من كونه يشهد الآن منعطفاً حاسماً في فترة معقدة للغاية وتحديداً في ظل تزايد الأزمات الإقليمية والتهديدات الإرهابية، وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجمود الذي يمر به ميدان نزع السلاح، وهي جميعها عوامل تعرض الأمن والاستقرار الدولي للخطر. إذ لم يتمكن المؤتمر خلال العقدين الماضيين من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح. ومن هذا المنطلق، يتحتم علينا التحلي بالإرادة السياسية والمضي قدماً في مضاعفة الجهود للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يلي شواغل جميع الدول الأعضاء، وبما يتفق مع النظام الداخلي للمؤتمر، وإحراز تقدم في القضايا المعروضة على جدول أعمال المؤتمر من أجل المضي قدماً لتحقيق الأهداف التي نتطلع لها جميعاً في مجال نزع السلاح، والعمل على استثمار الزخم والنجاحات المتحققة في البيئة الدولية. وقد سعى العراق أثناء رئاسته للمؤتمر في عام ٢٠١٣ من أجل تحقيق هذا الهدف.

ويشاطر العراق العديد من الدول في مواقفها بوجوب إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات المؤتمر وفقاً للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، إضافة إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة عام ١٩٩٦، والتي تؤكد أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يعد مخالفاً لأحكام القانون الدولي الخاص بالنزاعات المسلحة. وعلى الدول الالتزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، إذ إن الطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة تجعل القضاء عليها تماماً وبشكل نهائي ضرورة لبقاء البشرية جمعاء، وأن استمرار وجودها يشكل مصدر تهديد للسلام والأمن الدوليين.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبين وجهة نظر حكومة جمهورية العراق فيما يتعلق بالقضايا الأربع الأساسية ذات الصلة ببرنامج العمل المطروح على جدول أعمال المؤتمر.

أولاً، نزع السلاح النووي ينبغي أن يبقى هذا الموضوع على رأس أولويات المؤتمر، وعليه فإن العراق يشجع أي جهد يُبذل أو أية مفاوضات تجري بين الدول الحائزة على تلك الأسلحة من أجل التوصل إلى خفض جدي للأسلحة النووية وصولاً إلى عالم خال منها.

ثانياً، قدر تعلق الأمر بضمانات الأمن السلبية، فإنه من الضروري العمل على إيجاد صك قانوني دولي ملزم، تقوم بموجبه الدول الحائزة على الأسلحة النووية بإعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد

باستخدامها من جانب الدول الحائزة، وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، بالرغم من أن ضمانات الأمن السلبية تعد عنصراً رئيسياً وخطوة هامة نحو هذا الطريق، فضلاً عن كونها مطلباً عادلاً ومشروعاً للدول غير النووية التي تخلت طوعاً عن أي خيارات نووية عسكرية بانضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أنها لا يمكن أن تعتبر بدلاً عن الهدف المتمثل بالنزع التام للأسلحة النووية.

ثالثاً، وفيما يتعلق بإنتاج المواد الانشطارية، فإن مواصلة إنتاج هذه المواد يشكل خطراً على تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعليه، فإن العراق يدعم فكرة تحقيق ولاية تفاوضية لوضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها دولياً وبفاعلية لخطر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم لصنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

رابعاً، أما في مجال الفضاء الخارجي، فإننا نشاطر الدول الأعضاء على أن الفضاء إرث مشترك للبشرية جمعاء، وينبغي استكشافه لأغراض سلمية فقط، حيث إن عسكريته سوف تقود إلى سباق تسلح مكلف ومدمر. ومنعاً لوقوع هذا السباق، على المحفل الدولي أن ينظر في مسألة اعتماد صك دولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي

السيد الرئيس، يؤكد العراق من جديد دعمه لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية، ندعو من خلالكم المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها طبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠١٠، بوصفه عنصراً أساسياً في هذا الشأن، كما يعرب العراق عن خيبة الأمل إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة منع الانتشار لعام ٢٠١٥ لعدم اعتماد الوثيقة الختامية. والذي يضع أمامنا مسؤوليات جمة لمضاعفة الجهود الجماعية للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأن فشل الجهود الدولية في عقد مؤتمر الشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي كان مقرراً عقده في هلسنكي في شهر كانون الأول من عام ٢٠١٢ يعد تنصلاً من الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠، الأمر الذي سيؤثر سلباً على مصداقية معاهدة عدم الانتشار، وسيكون له تبعات سلبية على عملية مراجعة المعاهدة، وعلى نظام عدم الانتشار النووي بشكل عام.

وبهذا الصدد، نود أن نعرب عن أملنا في أن تضع اجتماعات اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، التي ستعقد في شهر أيار/مايو القادم في فيينا، الأسس السليمة لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠، وإحراز نتائج إيجابية تؤدي إلى تنفيذ أحكام المعاهدة وتساهم في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

وفي الختام، أختتم هذه المناسبة للإعراب عن فائق تقديرنا للجهود الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح السيد مايكل مولر، ولجهود رؤساء المؤتمر لهذا العام في مساعيهم الرامية إلى عودة مؤتمر نزع السلاح إلى فعاليته وممارسة دوره الحقيقي في معالجة المسائل ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ويمكن أن تعولوا على تأييد ومساندة جمهورية العراق لكم في مشاريعكم متمنياً لكم ولبنية الرؤساء التوفيق والنجاح في مهامكم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد الوزير وباسم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، أشكر على كلماتك الرقيقة.

اسمحوا لي الآن أن أعلق جلستنا هذه لأشيع وزير خارجية العراق إلى خارج القاعة.

عُلفت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن استئناف الجلسة. الزملاء الموقرين، أيها السيدات والسادة، يطيب لي أن أرحب ترحيباً حاراً بثالث ضيوفنا الموقرين، وزيرة خارجية السويد، السيدة مارغوت فالستروم. أشكر، سيدي الوزير، على حضورك جلسة مؤتمر نزع السلاح هذه وإلقاء بيان على مسامعنا. فلتتفضل بالكلام.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، أشكركم جزيل الشكر على دعوتكم لي. لقد تشرفت قبل عامين بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وقلت في تلك المناسبة إنه ينبغي لنا أن نمضي قدماً وبوتيرة أسرع في عملية نزع السلاح النووي، وإن التوصل نهائياً إلى تخطي حالة الجمود التي شلت المؤتمر فترة طويلة جداً هو من الخطوات التي ينبغي الإقدام عليها في هذا الاتجاه.

وللأسف الشديد، أجدني مضطرة لتكرار هذا الكلام اليوم. ففي العامين الماضيين، شهدنا زيادة في عدد الالتزامات التي لم تنفذ، وحالة من الاستقطاب وعجزاً في المحافل المتعددة الأطراف عن أداء العمل المنوط بها. وخير مثال على ذلك، مؤتمر نزع السلاح، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، هو مثال آخر. واليوم يجب أن تمارس دبلوماسية نزع السلاح بطريقة تتم عن إدراك واضح لشدة الحاجة إليها، وهي حاجة لها مبررات كثيرة.

والسويد، بوصفها بلداً صغيراً غير منحاز عسكرياً، تخضع لنظام عالمي قائم على القانون الدولي. ولهذا السبب يأتي رد فعلنا قوياً عندما يواجه النظام الأمني الأوروبي أو العالمي تحدياً. واستمرار وجود الأسلحة النووية هو من الجوانب البالغة الخطورة. وعلى الرغم من التراجع الكبير في عدد الرؤوس الحربية مقارنة بما بلغه من ارتفاع غير مسبوق في عام ١٩٨٦، لا يزال هذا العدد يقف عند مستويات تشكل خطراً يهدد بقاء الجنس البشري.

ولم يبدأ بعد نفاذ آخر معاهدة من معاهدات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف التي جرى التفاوض بشأنها في هذه القاعة، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وها هي قاعدة مناهضة التجارب النووية الصارمة التي أرستها هذه المعاهدة تُتحدى المرة تلو الأخرى من خلال التجارب التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبدل أن يُنزع السلاح، تتجه الأمور، فيما يبدو، نحو تحديث الترسانات النووية، ومن دون إقامة وزن للعواقب تقريباً، وهو ما يبعدها أكثر عن بناء عالم خال من الأسلحة النووية الموعود في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: وتلك الضمانة الحقيقية الوحيدة التي تدرأ أهوال الحرب النووية. وعلى هامش هذا النقاش، تجدد حتى من يتحدث باستهتار عن الحالات التي يمكن أن يكون فيها استخدام الأسلحة النووية فعلياً أمراً مبرراً. ولا غرض من تطوير أسلحة ميدانية محدودة الانفجار سوى طمس الخط الفاصل بين الحرب التقليدية والنووية.

ولذلك، فإن الوضع لم يعد يسمح بتفويت مزيد من الفرص. فالوقت ينفذ، كما أشير بشكل رمزي في إعلان نشرة علماء الذرة الأخير إلى تقديم عقارب ساعة يوم القيامة ٣٠ ثانية. فباتت الآن، تفصلنا دقيقتان ونصف الدقيقة عن وصول عقارب الساعة إلى منتصف الليل. وهذه ثاني مرة تعلن فيها حالة التأهب الشديد منذ أن ابتكرت هذه الساعة في عام ١٩٤٧.

فهل جرت أي تحركات إيجابية سيدي الرئيس؟ أقول نعم. وأهم تطور إيجابي حدث خلال السنوات الأخيرة هو الاعتراف بأنه لا يمكن التوفيق بين الأسلحة النووية والقانون الدولي الإنساني. وكان من تصدر النقاش، هم الناس وليس الدول. إننا نعلم جميعاً أن الأسلحة النووية يجب ألا تستخدم أبداً وأن أي استخدام لها من شأنه أن يخلف عواقب كارثية.

ففي اليابان، يشار إلى الناجين من قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية باسم الهيياكوشا، كما تعلمون كلكم. وقد قابلت مجموعة من الهيياكوشا أثناء زيارتي نيويورك لحضور لمعاهدة منع الانتشار لعام ٢٠١٥. وهؤلاء يعملون بلا كلل من أجل تثقيف الشباب بشأن عواقب الأسلحة النووية على الحالة الإنسانية. ويجب ألا تحمى من الذاكرة الكارثة التي يمكن أن يخلفه هجوم نووي، ولو كان يتيماً، ونحن جميعاً مسؤولون عن ذلك. والمرأة التي قالت إن ما حدث ينتقل من جيل إلى آخر هي شاهدٌ حي على التداعيات والآثار الإنسانية التي تنجم عن الأسلحة النووية.

إن السويد تتطلع إلى المشاركة في المفاوضات المتعلقة بإبرام صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء عليها تماماً. وأنا أدري أن رأينا في هذه المفاوضات لا تشاظرنا فيه كل الدول وأن البعض لا ينوي المشاركة فيها للأسف. ودعوني أشرح وجهة نظرنا.

لقد شاركت السويد باستمرار في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح. ونحن لا نرى سبباً يدعو إلى عدم المشاركة في هذه المرحلة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أننا ملزمون جميعاً بالمساهمة في مفاوضات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف. ويجب علينا، في ظل تدهور البيئة الأمنية - وهذا ناجم، بطبيعة الحال، عن الشعور باليأس والإحباط لعدم إحراز تقدم - أن نغتني أي فرصة للسعي إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، ولا يمكننا أن نتجاهل المنظور الإنساني. ولكن هل تُثمر مفاوضات نزع السلاح النووي؟ الواقع أننا لا نعرف، ولكننا ملزمون جميعاً بأن نحاول. وهناك فرصة، في تقديري، لتعزيز قاعدة مناهضة استخدام الأسلحة النووية ومناهضة الأسلحة عينها. هناك من يدفع بأن عملية وضع معاهدة تقضي بالحظر ستؤدي إلى الانقسام والإضرار بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأنا أرى أن هذا الحظر يمكن أن يعود بفائدة تتجلى في نفخ حيوية سياسية جديدة في النقاش - وهو أمر تشتد الحاجة إليه. وسمحوا لي أيضاً أن أقول بوضوح إن السويد ترى أن يندرج هذا الحظر في سياق إطار معاهدة عدم الانتشار، لا أن يكون بديلاً عنها.

واسمحوا لي أن أذكر ثلاثة تطورات هامة استجدت مؤخراً. أولها اتخاذ القرار بإنشاء فريق خبراء تحضييري رفيع المستوى معني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذه مسألة تأخر النظر فيها زمناً طويلاً وكان يجدر بالمؤتمر أن يعالجها. وعسى أن تُتبع أعمال الفريق بإجراءات ملموسة. والسويد تتطلع إلى المشاركة في هذا الفريق إلى جانب كندا ودول أخرى.

وثاني هذه التطورات الإيجابية هو تأييد اللجنة الأولى القوي للقرار المتعلق بإلغاء حالة التأهب، الذي قدمته السويد بالاشتراك مع أعضاء آخرين في مجموعة إلغاء حالة التأهب. ومن الجائز، في عالم اليوم الذي يتسم بشدة تدفق المعلومات على نحو يستعصى تصوره، أن تُتخذ قرارات مهلكة في غضون دقائق؛ وقد باتت مستويات الضغط بدورها أعلى بكثير. ولذلك، أصبح خفض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية الآن يكتسي أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى. وأخيراً وليس آخراً، تمثل خطة العمل الشاملة المشتركة التي أُنقِص عليها مع إيران، وأيدها مجلس الأمن، اتفاقاً حاسماً يجب ألا يعرضه أي طرف للخطر.

السيد الرئيس، سوف تبدأ في شهر أيار/مايو دورة استعراض جديدة لمعاهدة عدم الانتشار، تمهيداً لعقد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٢٠. وفي هذه السنة تحلُّ أيضاً الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار. ومما لا شك فيه أن هذه المعاهدة هي حجر الزاوية في جهود نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. لكنها لم ترق إلى تحقيق الإمكانيات التي تنطوي عليها بالكامل. فهناك عيوب خطيرة تعترى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي، وتحمل القوى النووية مسؤولية ثقيلة في هذا الصدد. إذ من غير الجائز أن تستمر في تجاهل إزالة ترساناتها النووية الموعود. ويجب على الاتحاد الروسي والولايات المتحدة أن يأخذا زمام المبادرة للشروع من جديد في خفض الأسلحة النووية. وهناك أيضاً العديد من التدابير الهامة الأخرى التي يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بها في إطار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، مثل الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانوناً وفرض حظر على القذائف الانسيابية المزودة بسلاح نووي، وإجراء مفاوضات بشأن الأسلحة النووية التكتيكية، ولعل الأهم من هذا وذاك، الحد من المخاطر، بما في ذلك إلغاء حالة التأهب. وأنا أشجع بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن إجراءات أقصى حالات الاستنفار، التي يمكن أن تزعزع الاستقرار. فخفض الجاهزية العملية تفادياً لاستخدام السلاح النووي بشكل غير مقصود يصب في مصلحة الجميع.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل نصف مليون شخص كل عام. وأغلب ضحاياها المباشرين هم من الرجال. وتعاني النساء والفتيان والفتيات أيضاً من العنف الذي تتسبب فيه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالجتمعات تعاني من أعمال وحشية نتيجة انتشار الأسلحة غير المشروعة وغير الخاضعة للمراقبة، والعنف الأسري وعنف العشير في ازدياد والحيز العام المتاح للمرأة في انكماش. ويجب علينا جميعاً أن نحسن مراقبة هذه الأسلحة، بما في ذلك الذخائر. وبانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠١٨، ستتاح فرصة كبيرة لتعزيز جهودنا لمكافحة هذه الأسلحة.

واسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى المسألة الهامة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية. إننا نعرب عن تقديرنا لتمديد العمل بآلية التحقيق المشتركة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا سنة أخرى. وينبغي أيضاً التنويه بقرار المؤتمر الاستعراضي الثالث المتعلق باستعمال أسلحة تقليدية معينة إنشاءً لفريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، كونه يمثل خطوة إلى الأمام.

وبلدي يعتز بانتخابه عضواً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذا العام والعام القادم. والمهمة الرئيسية المنوطة بالمجلس - وبالتالي مهمتنا الرئيسية - هي صون السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب صراعات في المستقبل. وأرى أن الأمن المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون ونزع السلاح. فقد أدى عدم التعاون وعدم نزع السلاح إلى تفاقم حالة انعدام الاستقرار والأمن في العالم. ويجب علينا أن نقلب الاتجاه الذي سارت فيه الأمور، ليس خدمة لمصلحتنا نحن فقط بل، أكثر من ذلك، خدمة لمصلحة الأجيال الشابة. وإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ يقتضي منا أيضاً، أن نبدأ من هذه النقطة ونركز عليها.

فلنسهم الآن، من خلال مفاوضات الحظر وتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الوجه السليم، في رسم مسار لعالمنا يجعله أكثر أمناً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكرك على بيانك المثير للاهتمام.

اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لأشيع السيدة فالستروم إلى خارج القاعة.

عُُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن استئناف الجلسة. الزملاء الموقرين، أيها السيدات والسادة، يطيب لي أن أرحب ترحيباً حاراً برابع ضيوفنا الموقرين، السيد روبن داريو مولينا، نائب وزير القوى الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية. أشكرك، السيد نائب الوزير، على حضورك جلسة مؤتمر نزع السلاح هذه وإلقاء بيان على مسامعنا. فلتتفضل بالكلام.

السيد مولينا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، يسعدني أن أدلي بهذا البيان الموجز عن موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للبشرية. إن جمهورية فنزويلا البوليفارية بتحدد التزامها بتعزيز نزع السلاح النووي بالكامل وبشكل لا تمييز فيه كضمانة للسلام والأمن الدوليين. وتؤكد الحكومة البوليفارية، في ممارستها لدبلوماسيتها الهادفة إلى تحقيق السلام، مهمتها السلمية الرامية إلى جعل العالم أكثر أمناً. ويولي بلدي اهتماماً خاصاً للعمل الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح، الذي يعد المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المكلف بولاية التفاوض بشأن نزع السلاح. وقد أبان المؤتمر عن سلطانه وأهميته من خلال الإنجازات الكبيرة والبارزة التي سجلها طوال تاريخه، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى حالة الركود التي أصابت المؤتمر خلال العقدين الماضيين، على الرغم من الخطر الكامن المتمثل في انتشار الأسلحة النووية ووجود تطلعات حالياً إلى تحديث الترسانات الموجودة.

وينبغي للمؤتمر أن يعيد إحياء مهمته بالإسراع في اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يعكس الأولويات المتصلة بنزع السلاح. ولا بد من إطلاق المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وينبغي أن يتضمن هذا الصك أحكاماً محددة تتعلق بالتحقق من المخزونات، ومنع أي سباق تسلح محتمل في الفضاء الخارجي، وضمانات أمنية بعدم استعمال الأسلحة النووية.

ومما يثير الجزع أن الدول الكبرى تخصص موارد مالية هائلة لتوسيع ترساناتها النووية بدل الحد من الفقر على الصعيد العالمي، وتحقيق التنمية الاجتماعية للشعوب، وتقديم المساعدة الإنمائية دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فبيانات الأمم المتحدة تشير إلى وجود ٨٣٦ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، و ٢ ٤٠٠ مليون شخص يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي

الملائمة، فيما يفتقر ١٠٠ مليون شخص إلى الكهرباء ويعيش ٨٨٠ مليون في الأحياء الفقيرة في المدن. وعلى الرغم من ذلك، أعلنت إحدى الدول النووية أنها ستنفق أكثر من ٣٤٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على منشآتها النووية على مدى تسع سنوات. وتؤكد فنزويلا من جديد ضرورة تعزيز الحوار والمفاوضات الدبلوماسية لمنع وقهر عدم المساواة والفقر والفقر المدقع والإقصاء والتعصب والعنصرية وكره الأجانب. فأفات مثل هذه تضر بملايين البشر. ويشجب بلدي تعزيز النزعة العسكرية التي تبعد موارد يمكن استخدامها لتحقيق الأمن الغذائي ورفاهية الشعوب وتوفير الصحة والتعليم.

السيد الرئيس، إن الأسلحة النووية تشكل تهديداً خطيراً لوجود البشرية. وينبغي ألا تستخدم هذه الأسلحة مهما كانت الظروف؛ فاستخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية. وتؤيد فنزويلا جميع المبادرات التي يمكن أن تساعد في إحراز تقدم في جهود نزع السلاح النووي. والضمانة الفعالة الوحيدة التي تدرأ استخداماً أو التهديد باستخدامها تكمن في الحظر التام لاستخدامها والقضاء عليها، بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها في غضون فترة تكون محددة بوضوح. ويجب التوصل فوراً إلى اتفاق عالمي غير مشروط وغير قابل للنقض بشأن صك ملزم قانوناً لضمان حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ونحن ندعو إلى القضاء على دور الأسلحة النووية في العقائد الدفاعية الاستراتيجية والسياسات الأمنية والاستراتيجيات العسكرية. ولا يمكننا أن نستمر في نشر مفهوم للأمن القائم على تعزيز وتطوير التحالفات العسكرية القائمة على الردع والتهديد باستخدام الأسلحة النووية. ويعد الإرهاب والتطرف العنيف من القضايا العالمية التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وتعرب فنزويلا عن رفضها لجميع أشكال الإرهاب ومظاهره. وينبغي أن تقوم جهود مكافحة الإرهاب على التعاون المتعدد الأطراف الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانوني الدولي الإنساني. ونحن نسلم بأهمية قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بوصفه مبادرة تهدف إلى منع حيازة الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل. وتعد إزالة وتحديد هذه الأسلحة أكثر الضمانات فعالية لمنع حيازتها من الجهات الفاعلة من غير الدول. ونؤيد صياغة صك جديد ملزم قانوناً يهدف إلى قمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. والتوصل إلى نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية هو أمر ضروري لتعزيز الحق في السلام والأمن الدوليين اللذين لا ينبغي أن يقوموا على الامتيازات والتمييز، لأن السلام الذي يُبنى على هذين العنصرين يكون هشاً في جوهره.

وتلتزم منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزاماً راسخاً بنزعة المسالمة. وقد أحرز خلال العقد الماضي، تقدم ملموس في مجال السلام والأمن. إذ سجلت بلداننا، كمجموعة، أدنى معدلات الإنفاق العسكري في العالم. ونشدد على شدة أهمية دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في معالجة المسائل المتعلقة بعدم الانتشار وفي تشجيع انتهاج سياسة أمنية إقليمية مشتركة غير نووية. وفنزويلا دولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي وقعت عليها منذ ٥٠ عاماً أو يزيد قليلاً، وهي معاهدة أرسيت الأساس لإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وهذا إسهام محمود جداً أسهمت به بلدان منطقتنا في السلام والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بوصفها

منطقة سلام. وقد شكل عقد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا بكوبا، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، محطة تاريخية في هذا الصدد. حيث وقع رؤساء دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الإعلان الذي تمخض عنه المؤتمر. وتؤكد فنزويلا مجدداً ما اتفق عليه في الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقد في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في بونتا كانا بالجمهورية الدومينيكية، بشأن الضرورة الملحة للمضي قدماً نحو تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية صارمة. وهناك انسجام بين دبلوماسية السلام التي روجت لها فنزويلا وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في مؤتمر القمة الثاني للجماعة، في عام ٢٠١٤. ونود أن نوجه الانتباه للخطة المثيرة للجدل والرامية إلى تصدير العقائد العسكرية، التي تبناها هيئات مؤججة للحروب مثل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإلى تشجيع قيام تحالفات عسكرية في بعض البلدان تعرض للخطر سياسة المسالمة التي تنتهجها المنطقة.

السيد الرئيس، إن فنزويلا تجدد التزامها بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. فهذا الفضاء ينبغي أن يستخدم لمنفعة الشعوب بصرف النظر عن تطورها اقتصادياً وعلمياً، ومن دون المساس بأمن الدول. ويعد مؤتمر نزع السلاح المحفل الملائم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع صك ملزم قانوناً يهدف إلى منع سباق التسلح وحظر نشر الأسلحة في الفضاء واستخدامها. وقد أكدنا في مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، المعقد في مارغاريتا أيلند بفنزويلا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، دعمنا منذ عهد بعيد للإسراع بالشروع في مفاوضات تقود إلى إبرام اتفاقية بشأن إزالة الأسلحة النووية. وتسلط فنزويلا الضوء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الذي عقدته حركة عدم الانحياز في جزيرة مارغاريتا، وهي وثيقة أعرب فيها عن القلق بشأن بطء التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي. وتشجع الوثيقة على إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

وتؤكد فنزويلا الضرورة الملحة لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن اتفاقية شاملة تحظر امتلاك الأسلحة النووية أو تطويرها أو إنتاجها أو حيازتها أو تجريبها أو تخزينها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، فتيسر بذلك تدمير تلك الأسلحة ضمن آجال زمنية محددة. ونحن ملتزمون بالمشاركة في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي ستعقده الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ من أجل مواصلة تشجيع نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وختاماً، نعرب لك سيدي الرئيس، عن ثقتنا بأن المؤتمر سيتمكن، برئاسة الاتحاد الروسي، من وضع برنامج عمل يتيح تحقيق نتائج ويكون في صدارة جهود نزع السلاح النووي. إن الهدف الذي ننشده هو تعزيز السلام، وتحقيق هذه الغاية يقتضي درء التهديدات الجديدة التي تحدق بالناس، مثل الهجمات الإلكترونية. والتحدي المطروح أمام مؤتمر نزع السلاح هو ضمان مستقبل أكثر أمناً للأجيال البشرية القادمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً على بيانك، وباسم الرئاسة الروسية للمؤتمر، أشكرك على كلمات الدعم.

اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لتشجيع السيد مولينا إلى خارج القاعة.

عُثِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن استئناف الجلسة. هل يريد أي وفد تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، طلبت الكلمة لكي أعرب عن موقف وفد بلدي المعارض بشدة والرافض لما كُيل لبلدي من اتهامات تنطوي على تحامل من وفود بعض البلدان الأوروبية، بما في ذلك الملاحظات التي أبدتها الضيفان، السويدي والبلغاري، الموقران.

وانطلاقاً من المنطق الذي استندنا إليه في حجتهما، أجدني مدفوعاً إلى الاعتقاد بأنهما ليسا قلقين حقاً بشأن الحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية، بل إنهما يتجاهلان عمداً الواقع القائم لينحازا إلى صف القوى المعادية لدوافع سياسية. وقد حرصاً على تكرار العبارات المنمطة التي تستخدم في إدانة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لكنهما لم يظهرا أي اعتبار لموقفنا نحن، وهو ما يوضح مكن التهديد الحقيقي، ويرر كذلك خيارنا الحتمي الذي يملينا تعزيز قدراتنا للدفاع عن أنفسنا. وهذا يبين بوضوح عدم الانسجام والتناقض التام بين أقوالهما وأفعالهما على الرغم من دعوتهما إلى إرساء السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الرئيس (تكلم بالروسية): هل من طلبات أخرى لتناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيدة كيم كيونغ - هاي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أقول إن ما ذكرته كوريا الشمالية بشأن شبه الجزيرة الكورية هو محض افتراء ووهم وقلب للوقائع. وآمل بكل صدق أن تواجه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحقيقة كما هي التي تقول إنها تخرق باستمرار العديد من الالتزامات الدولية الهامة. لكنني أعتقد أن من قضى سنوات في هذه القاعة يعرف من الأجدر بالتصديق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل بلغاريا.

السيدة دافيدوفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أقول بإيجاز شديد، إن ما ذكره نائب وزير خارجية بلدنا هو في الواقع، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت تجارب نووية فخرقت بذلك التزاماتها الدولية، وهذا مجرد وصف لا يتنازع فيه اثنان لواقع الحال.

الرئيس (تكلم بالروسية): هل من طلبات أخرى لتناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن من المؤسف أن تستمر كوريا الجنوبية في اللجوء إلى كل الوسائل وانتهاز أي فرصة لتضليل الرأي العالمي وتوجيه نقد مباشر إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغرض الضغط عليها أكثر. وقد ذهبت كوريا الجنوبية بعيداً في محاولة تحويل هذا المنتدى الموقر إلى مكان تستغله لأغراض دعايتها السياسية وحشد الدعم لمخططاتها الخبيث التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أما بالنسبة للبلدين الأوروبيين اللذين وجها انتقادات إلى بلدي، فيحسُنُ بهما - إذا أرادا فعل شيء مفيد للتخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية - ألا يحذوا حذو القوى المعادية في التحريض على مواجهة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن يحاولا بالأحرى الحكم بنفسهما على الحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية وتكوين موقف صحيح موضوعي.

الرئيس (تكلم بالروسية): هل من طلبات أخرى لتناول الكلمة؟ لا أمل ذلك. لا أرى أن هناك من يرغب في تناول الكلمة. إذن انتهينا من عملنا لهذا اليوم، كما أن الشق الرفيع المستوى من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧ شارف على نهايته.

من المقرر عقد الاجتماع القادم يوم الثلاثاء ٧ آذار/مارس عند الساعة العاشرة صباحاً في قاعة المجلس. أعلن اختتام هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.